

فلا يبرد عليه ان قد يجري القصاص في النفس ولا يجري في الطرف
 كما لو قتل السليم الاشل فانه يقتص منه ولو قطعه لم يقطع به
 كما يعلم مما باي وفرق المرافعي بان قصاص النفس لصانة الروح
 وقد استوى بايها والشلل والنقصان لا يجانها وقصاص الطرف
 لصانته وقد تنافى وتافيه وذكر المرافعي ان قصاص الطرف فينا في
 النفس في شئين احدهما ان قصاص النفس يجب بشرائه المبرج
 ولا يشترط في جنابتها الانطباط بخلاف قصاص الطرف فيهما شرط
وجز القصاص في الاطراف من اليد والرجل بعد اي غير الشرايط المذكورة
 لقصاص النفس العترة في قصاص الاطراف ايضا كما ذكرنا في القصاص
 الطرف لاجل الا في ضمنها ذكر اي زيادة عليها **الثاني** وضع الاجناب
 عن الجميع لانه اراد به الجنس او اطلقه على الاثنين مجازا او حقيقة على
 قول احدهما **الاشارة** بين المرافعين الجني عليه والمأخوذ قصاص في **الانفاس**
 لهما تحقق المماثلة المعتبرة في القصاص فلا يكفي الاشتراك في اسمها
 العام لفردان المماثلة فتخ **الجني** من اليد والرجل **بالجني** منها
 وتوخ **اليسري** منهما **باليسري** لاشتراك في اسم اليدي في الاز
 واسم اليسري في الشافي ولا تؤخذ الجني باليسري ولا اليسري بالجني
 وان اشتراك في مطلق اسم اليد والرجل **والشافي ان لا يكون بالطرف الجني**
 عليه والمأخوذ قصاصا دون الاض **شلل** وهو بطلان العمل وان لم يزل
 الحس والحركة فان كان باحدها ذلك دون الاض عند البناء لم يؤخذ
 السليم بالاشارة وان صار السليم اسل وررض الجاني لانتفا المماثلة
 الجني عليها القصاص وتجب حكومة في الاشل كما سياتي في الفصل

الاي

الاي ويؤخذ للاشل بالسليم ان شا الجني عليه من انقطاع
 الدم بان كانت افواه العروق تنسد بالحمس بقول اهل اللغة لانه
 رضى بدون حقه ولا ارشوله للشلل لاستقرارهما في البرم وان
 اختلفا في الصفة لانه لا يتقابل بما كما أخذ الصاع الردي بدل
 الجيد بخلاف ما اذا لم يبين بذلك لا يؤخذ وان رضى الجاني خذرا
 من استيفا النفس بالطرف ولو عم الشلل الطرفين فان اسرى
 فيها اخذ كل منهما بالآخر لان ز الشلل الجاني وان تفاوت جاز
 اخذ الا على شلل بالادون لانه دون حقه لان ز الشلل الجاني
 ايضا لا يؤخذ الادون بالا على وان رضى الجاني ولا تؤخذ شلا
 خضر بشلا بغير مثله لانتفا المماثلة ولو شلت اصبعان
 نقطع اليد كاحلة فان شا الجني عليه لفظ الاصابع الثلث
 السليمة واخذ حكومة منابتها ودية الاصبعين وان شاقطع
 جميع اليد ولا يشي له كالموعم الشلل جميع اليد فقطعها او ولي
 ولو قطع السليم يد اسل فسرى القطع الي النفس فليسحق قطع
 السليمة لان القصور حينئذ هو النفس وكالشلل فقد الاطراف
 فلا يؤخذ سليم الاطراف ايضا قدها ويؤخذ فا قدها بالسليم كما يؤخذ
 احد الناقدين بالآخر وتكمل دية فاقد الاطراف لان المماثلة معتبرة
 في القصاص دون الدية ولا اثر لغير برص وتغير اطراف بغير سواد
 وتؤخذ الصحبة بالمشلا والانت الصحيح بالاشلا بقا النفعة
 من جمع الصوت والرجع **وكذا عضو اخذ** بالجنابة **من فصل** كاليه
 بقطع من الكوع او المرفق **ففيه القصاص** بقطع مثله من الجني عليه

Copyrighted material